توقعات بتراجع الموارد العامة للدولة إلى (١٨,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠١٥م

■ «خاص/الثورة»

توقع تقرير حكومي تراجع الموارد العامة للدولة الى ١٨,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحلول العام ٢٠١٥م وذلك من ٢١,٣٪ في عام ٢٠١٠م.

وتتبنى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (٢٠١١ - ٢٠١٥م) حزمة من السياسات والإجراءات تغطي جوانب الإيرادات والنفقات وإصلاح إدارة المالية العامة، منها التطبيق الكامل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال رفع الضرائب على سلع الكيف.

كما تعتزم مضاعفة جهود محاربة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، ومن ذلك دراسة جدوى أضافت طابع البندول على مجموعة من السلع المستوردة وخاصة الأدوية، بالإضافة إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي من خلال تشديد اليات الرقابة والمحاسبة على العاملين في مجال التحصيل الضريبي والجمركي مع تطبيق قانون الذمة المالية وتطوير اليات وأساليب التحصيل الضريبي وخاصة نظام المقاولات المتبع في تحصيل ضريبة القات وكذا مواصله تبسيط وأتمتة الإجراءات الجمركية بما في ذلك تحديث نظام الأسكودا الإلكتروني (ASCUDA).

وتشير البيانات المالية إلى تحقيق الإيرادات العامة نمواً سنوياً متوسطاً وصل إلى ٩,٢٪ مقارنة بالنمو المستهدف في إطار الخطة والبالغ ٦,٧٪، ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي من ٣٢,٣٪ عام ٢٠٠٦م إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠م إلى ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تراجع الإيرادات النفطية خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠م جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتراجع الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة، حيث تراجعت الإيرادات النفطية من ٧٣,١٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦م إلى ٥٨,٣٪ عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تمثل ٥٠,٧٪ من الإيرادات العامة خلال العام ٢٠١٠م.

أما بالنسبة للإيرادات العامة غير النفطية فقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة زيادتها لتصل إلى مابين ٣٠-٤٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة فقد حققت نمواً سنوياً متوسطاً بلغ ١٥,٤٪ لترتفع من ٢٦,٩٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦م إلى ٤١,٧٪ عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠م إلى ٤٩,٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وبلغ متوسط مساهمتها السنوية إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ٣٥,٧٪.

تراجع العجز في الحساب الجاري إلى مليار و٢٠٩ ملايين دولار

■ «خاص/الثورة

تراجع العجز في الحساب الجاري إلى مليار و٢٠٩ ملايين دولار خلال العام ٢٠١٠م وذلك من مليارين و٥٦٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م وبتراجع يصل إلى مليار و٤٥٥ مليون دولار.

ويعد الحساب الجاري المكون الأول لميزان المدفوعات والذي يتمثل في المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية.

وقد ارتفع عجز الحساب الجاري إلى - ٢٥٦٤,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩م يمثل حوالي ٨,٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغ -١٢٥١,٢ مليون دولار وبنسبة ٤,٠٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٨م ويعود سبب العجز في هذا الحساب اساساً إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٩م إلى -٢٠١٢,٨ مليون دولار مقارنة بعجز بلغ حوالي -٣٥٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,١٥٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٦,٧٣٪ عام ٢٠٠٩م. ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات عام ٢٠٠٩م بنسبة أعلى من قيمة الواردات.

دراسة حديثة تكشف عن تهرب ضريبي كبير في اليمن

■ «كتب/عبدالله الخولاني

كشفت دراسة حديثة عن استمرار الجمود النسبي للنظام الضريبي، إذ تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية (ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة) في إجمالي الموارد العامة للدولة من (٢٩,٦٪) عام ٢٠٠٤م إلى (٢٥,٦٪) وحوالي (١٨,٤٪) فقط في العامين التاليين (٢٠٠٥-٢٠٠٦م)، لترتفع إلى حوالي (٢٢,١٪) لتنخفض مرة أخرى إلى (١٨,٦٪)

وأشارت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل إلى أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي (٧,٥٪) كمتوسط سنوي خلال الأربع السنوات الماضية إذ تراوحت هذه النسبة بين (٦,٨٪) و(٨,٦٪)، مقارنة بنسبة تتراوح بين (١٥٪- ٢١٪) في الدول النامية والأقل نمواً، الأمر الذي يشير إلى وجود نسبة تهرب ضريبي تمثل على الأقل (٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت أن انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الموارد العامة للدولة وكذلك انخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي يوضح مدى الاختلال العميق في الموازنة العامة، مع الأخذ في الاعتبار أن الإيرادات الضريبية تتسم عادة بالاستمرارية والاستقرار النسبي، وفي الوقت نفسه تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.

دعوة لتحسين وتقوية البنية التحتية والمؤسسية لقطاع الصناعة التحويلية

■ «كتب محمد راجح

كشف تقرير اقتصادي رسمي حديث عن تدني مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من المقومات الكبيرة التي يتمتع بها والتي لم يتم استغلالها بشكل امثل.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنه لا يمكن لليمن تنويع اقتصادها وتحقيق تنمية مستدامة ما لم يتطور القطاع الصناعي فيها بشكل ملموس نظراً لما يتميز به هذا القطاع من قدرة على تحريك عجلة التنمية وزيادة الإنتاج والدخل الوطني وخلق فرص عمل منتجة للسكان والتخفيف من الفقر وزيادة التنوع في الاقتصاد وخفض الاعتماد على النفط والغاز.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية نمت بمعدل ٤,٣٪ خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة والذي جاء معظمه من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات اللافلزية الإنشائية والمنتجات البلاستيكية ومنتجات التبغ ومشتقات النفط المكررة.

ويعكس بطء النمو في هذا القطاع وانخفاض درجة تنوع الصناعة التحويلية الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني الذي تتمثل أهم سماته في عدم كفاية البنى التحتية الأساسية وتدني مستوى المهارات الإدارية والتقنية والمنافسة الشديدة للمنتجات المحلية من السلع المستوردة أو المهربة بشكل خاص.

ويضيف التقرير أن من بين هذه العوامل محدودية الخامات المحلية وارتفاع تكلفة المدخلات الإنتاجية المستوردة وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الصناعية المتاحة والتطور البطيء لمناخ الاستثمار وضعف الاهتمام بالبحث العلمي في مجال التطوير الصناعي ومحدودية الإمكانيات والقدرات في مجال تحليل اتجاهات الطلب في الداخل والخارج.

وشهد هذا القطاع إجراءات إصلاحية محدودة خلال الخطة الثالثة تركزت في إعادة هيكلة وزارة الصناعة والتجارة وإنجاز عدد من القوانين المتعلقة بقطاع الصناعة والتي لم ترى النور حتى الان مثل قانوني التأجير التمويلي والصناعة الصادرين عامي ٢٠٠٧و٢٠١٠ .

وتستهدف خطة التنمية الرابعة زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بمعدل ٥,٩٪ سنوياً وتعزيز مساهمة القطاع في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة.

وتتطلب عملية تنفيذ هذه الأهداف مجموعة من السياسات والبرامج اهمها تحسين وتقوية البنية المؤسسية للقطاع الصناعي وتحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية اللازمة للاستثمار والإنتاج الصناعي.

وتقتضي الضرورة أيضا لتطوير هذا القطاع العمل على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة وكذا دعم وتطوير قدرات القطاع الخاص في مجالات العمل الصناعي وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لقطاع الصناعة وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لصناعة الإسمنت وإتباع الضوابط الكفيلة للحد من التلوث الصناعي والحفاظ على سلامة البيئة.

تراجع معدلات الادخار القومي بنسبة ٦٠٪

■ «كتب /عبدالله الخولاني

كشف تقرير رسمي عن تراجع الادخار القومي بمعدل (٧,٧٧٪) وتفاقم حجم الاختلالات في موازين الاقتصاد القومي، حيث قفزت نسبة الفجوة التمويلية السالبة من (١٠,٦٣٪) عام ٢٠٠٥م، إلى (٥١,٥٪) عام ٢٠٠٨م و(٦٠,٤٪) ٢٠١٠-٢٠١١م وهذا ما يبرز الارتفاع الكبير في اعتماد عملية التنمية على العالم الخارجي.

النتيجة هو أن مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي للطبقات متدنية الدخل انخفض بمعدل أكبر من معدل التراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح وهذا ما أكدته نتائج المسح الذي نفذه أخيراً صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي والذي أظهر أن نحو (٥٠٪) من سكان الريف تحت مستوى خط الفقر، وهذا ما ترتب عليه تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب

تقرير رسمي يؤكد انخفاض معدل انتشار خدمات الهاتف النقال في اليمن

■ «كتب/ محمد راجح

أكد تقرير رسمي أن معدل انتشار خدمات الهاتف النقال في اليمن لا تزال منخفضة ومترديه بحسب المعايير الدولية.

مشيراً إلى أنها تتركز أساسا في العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية في المحافظات.

وطبقا للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن انخفاض معدل خدمات الاتصالات وارتفاع أسعار المكالمات الدولية التي تعد أعلى بكثير من المعايير الإقليمية وكذا تردي خدمات الانترنت يشكل عائقا رئيسيا أمام قطاع الأعمال في اليمن.

ويرى التقرير أن ضعف خدمات الانترنت وتدني جودتها وموثوقيتها وسرعة خدمتها وارتفاع تكاليفها يحد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع وجود فجوة رقمية كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية.

ويواجه قطاع الاتصالات بحسب التقرير العديد من التحديات والمعوقات تتمثل في القدرات التنظيمية المتدنية وارتفاع التكاليف وانخفاض معدل انتشار خدمات الاتصالات خاصة خدمات الاتصالات للمجتمعات الريفية.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى ارتفاع السعات المجهزة للهاتف الثابت في الحضر بمعدل سنوي ٠,٥٪ في المتوسط والخطوط العاملة بمعدل سنوي ١,٩٪ وبالنسبة للاتصالات الريفية فقد ارتفعت السعات المجهزة بمعدل ٧,٣٪ سنويا والخطوط العاملة بمعدل نمو سنوي ٧,٧٪ أما الكثافة الهاتفية فقد تناقصت في الحضر من ١٣,٣٪ خط لكل ١٠٠ مواطن في العام ٢٠٠٥م إلى ١٢,٦٪ خط متوقعة في نهاية العام ٢٠١٠م.

كما ارتفعت في المناطق الريفية من ٠,٩ إلى ١,١ خط لكل ١٠٠مواطن خلال نفس الفترة بالإضافة إلى ارتفاع الخطوط الخلوية من ٢,٣ مليون خط إلى ١٠ ملايين خط بنسبة تغطية قدرها ٤٤٪ من إجمالي السكان.

وتستهدف خطة التنمية الرابعة توفير بنية تحتية متطورة وكفاءة للاتصالات وتقنية المعلومات تلبي متطلبات التنمية وإحداث نقلة نوعية في الاتصال الوطني باتجاه اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى توسيع انتشار خدمات الهاتف بنوعيها الثابت والنقال وتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية وتحسين جودة خدمات الانترنت وتطوير قدرات اليمن في مجال تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

مناقشة توجهات موازنة حضرموت للعام القادم

■ «المكلا/سبأ

ناقشت لجنة إعداد الخطة والموازنة بمديريات ساحل حضرموت برئاسة المحافظ خالد سعيد الديني أمس اتجاهات عمل اللجنة لإعداد الخطة والموازنة للعام القادم ٢٠١٢م.

واستعرض الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة للشئون الفنية المهندس فهد سعيد المنهالي ورئيس لجنة التخطيط والتنمية للمجلس المحلي للمحافظة صالح عبود العمقي المقترحات الخاصة بالبرنامج الاستثماري للمحافظة للعام القادم والمشاريع قيد التنفيذ حالياً في إطار البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية للعام الحالي ٢٠١١م .

وأكدت اللجنة ضرورة متابعة وتقييم سير تنفيذ البرنامج الاستثماري للعام الحالي في مختلف القطاعات وتوظيف كافة الإمكانيات لخدمة التنمية المحلية ومواكبة عملية التطور.. مشددة على ضرورة إشراك السلطات المحلية بالمديريات في مناقشة وأعداد الخطة والموازنة والرقابة عليها .

وفي الاجتماع حث المحافظ الديني على ضرورة الاهتمام بزيادة تحصيل الموارد المالية وتعزيز جوانب الإيرادات المحلية والمشتركة والتي من خلالها يتم تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية.. مشدداً على ضرورة تركيز الجهود لاستكمال تنفيذ المشاريع الجاري تنفذها حالياً في المحافظة .

مهارات الإقراض وتأهيل المرأة اقتصاديا في دورات تدريبية بصنعاء

■ «كتب/عبدالله الخولاني

نفذت وكالة التعاون الالماني خلال الفترة الماضية العديد من الدورات التدريبية الهادفة الى تاهيل المراة اقتصاديا وتطوير مهارات الاقراض للعاملين في برامج ومؤسسات التمويل الاصغربالتعاون مع مؤسسة أثرللتنمية والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر.

وأوضحت استشارية المشروع نجوى العاشي أن برنامج الرسم على الزجاج التابع لمشروع دعم ضحايا العنف وتمكينهم اقتصاديا

احتوى على مفاهيم الرسم على الزجاج وكيفية اتقان حرفة الرسم مستهدفا ١١متدربة.

مشيرة الى أن الهدف من المشروع هو تحفيزالمتدربات الراغبات في فتح مشروع من خلال منحهن قروضا صغيرة بيضاء عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر ليصبحن قادرات على فتح مشاريع خاصة بهن مدرة للدخل.

وفي نفس الصدد نفذت الدورة الخاصة بمهارات الاتصال وكيفية اختيار العميل الجيد.

واوضحت العاشي ان الدورة التي استمرت اسبوعا هدفت الى تنمية مهارات مسئولي الاقراض العاملين في مجال التمويل الأصغر

من جانبه أوضح الاخ / احمدالزمزمي منسق المشروع أن التدخل يتم من خلال مكونين الأول منح القروض الصغيرة من قبل مؤسسات التمويل في ظل آلية معينة لتحسين وتطوير المشروع أو في البدء في مشروع بعد التدريب على مهارة معينة وكذاالتدريب والتأهيل في مهارة تستطيع بعدها المراة الخروج إلى الحياة ولديها حرفة ومهارة تكون قادرة على الاعتماد على الذات وتستطيع الالتحاق بسوق العمل وتكون منتجة.

مؤشرات اقتصادية

شركة هندية تفوز بعقدين في الإمارات بقيمة ٦٣٩ مليون دولار

■ «الثورة /متابعات

قالت مجموعة "لارسن آند توبرو" الهندية للهندسة والبناء أمس الأحد أنها فازت بعقدين بقطاع النفط والغاز بالإمارات العربية المتحدة قيمتهما ٦٣٩ مليون دولار.

وقالت الشركة في بيان إن العقد الأول من شركة أبوظبي لصناعات الغاز (جاسكو) لمشروع خط أنابيب بقيمة ١٨٩ مليون دولار والثاني لبناء أبراج وجسور ومد خطوط انابيب بقيمة ٤٥٠ مليون دولار من شركة نفط وغاز مقرها في الإمارات.

كما أعلنت الشركة عن عقد ثالث لخط أنابيب بقيمة ٢٥٠ مليون دولار من "بي.تي.اي.بي إنترناشونال" التايلاندية

بتكلفة ١٦٠ مليون دولار مشروع عربي لإنتاج ١٥٠ مليون بيضة سنويا

■ «الثورة / متابعات

أعلنت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي أمس الأول عن مشروع لإنتاج ١٥٠ مليون بيضة سنويا، سيتم تنفيذه من قبل الهيئة وشركات عربية من القطاع الخاص، بتكلفة إجمالية قدرها ١٦٠ مليون دولار.

وقالت الهيئة، في بيان تلقت وكالة أنباء (شينخوا) نسخة منه، إن المشروع يطلق عليه اسم "تربية امهات الدجاج"، وأن لجنة تسيير المشروع الذي يهدف لإنتاج البيض المخصب، عقدت اجتماعها في دبي بحضور علي بن سعيد الشرهان رئيس مجلس ادارة الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي رئيس اللجنة التاسيسية للمشروع.

واكد الشرهان خلال الاجتماع أهمية المشروع في تعزيز الامن الغذائي العربي في مجال الدواجن واهمية تاصيل هذه الصناعة في الوطن العربي وتحقيق استقلالية قطاع الدواجن والاكتفاء الذاتي في الامن الغذائي العربي، مؤكدا استعداد الهيئة للتعاون مع القطاع الخاص فى تنفيذ هذا المشروع.

وقال إن الطاقة الانتاجية للمشروع تبلغ ١٥٠ مليون بيضة سنويا وتقدر تكلفة المشروع بحوالى ١٦٠ مليون دولار وتساهم فى المشروع كل من الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى بنسبة ٢٠ بالمائة و (دلمون) للدواجن بالبحرين و (الصفا) للدواجن بسلطنة عمان وشركة (الإمارات الحديثة للدواجن) وشركة (استثمار ابفكو - اطباب) بنسبة ٦٠ بالمائة اضافة الى مساهمين محتملين من القطاع الخاص بنسبة ٢٠ بالمائة.

وأشار الشرهان إلى أنه سيعقد اجتماع للمؤسسين للمشروع فى سبتمبر القادم فى الامارات أو البحرين لاقرار توصيات الفريق الفنى للمشروع.

ويتوقع أن يبدأ الانتاج منتصف العام القادم وان يبدأ تنفيذ المشروع فى سلطنة عمان لدى توقيع اتفاق التاسيس المقرر خلال اجتماع المؤسسين فى سبتمبر وسيتم تصدير انتاج المشروع إلى الدول الخليجية المجاورة.

وأضاف أن مشروع امهات الدواجن لانتاج البيض المخصب "حظائر امهات الدواجن" هو مشروع على مستوى الوطن العربى وسيغذى المشروع مصانع المساهمين المشاركين فى المشروع وسيخدم قطاع منتجى الدواجن بدول الخليج العربية والوطن العربى.

واوضح الشرهان أنه فى المستقبل سيكون هناك مشروعا مماثلا فى إحدى الدول العربية، لافتا إلى الخبرة والكفاءة التى تتمتع بها المؤسسات المشاركة مع الهيئة فى المشروع الذي يوفر فرص عمل كبيرة لأبناء المنطقة ويرفع انتاج مصانع الدواجن القائمة فى الأسواق، كما يوفر فرص تدريبية فنية لأبناء المنطقة استفادة من الخبرة التى تتمتع بها الشركات المساهمة.

نمو الصادرات المصرية بنسبة زيادة ٢٦٪ عن الشهر الماضي

■ «الثورة / متابعات

لاتزال الصادرات المصرية بعيدة عن تداعيات ثورة يناير، حيث استمرت معدلاتها في الصعود بقوة لتحقق زيادة ٢٦٪ يوليو الماضي عن الشهر نفسه العام الماضي.

وكشف تقرير الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات أن قيمة الصادرات المصرية الشهر الماضي ١٠,٨٩ مليار جنيه مقابل ٨,٦٧ مليار جنيه الشهر نفسه من العام السابق ليصل إجمالي الصادرات منذ بدايه العام الحالي ٧٩,٢٢ مليار جنيه بزيادة ٢٣٪ عن المده نفسها العام الماضي التي حققت خلالها ٦٤,٢٧ مليار جنيه، وفقاً لصحيفة "البورصة" المصرية.

واوضح التقرير أن القيمة الإجمالية للصادرات منذ بدايه العام حتي نهايه يوليو تمثل حوالي ٦٦٪ من مستهدف الخطة الاستراتيجية السنويه البالغ ١٢٠ مليار جنيه وهناك زيادة ٩ مليارات جنيه من إجمالي المستهدف حتي نهايه يوليو ٧٠ مليار جنيه.

وأشار التقرير إلى أن قطاع الغزل والمنسوجات في مقدمة القطاعات الأكثر تقدماً الشهر الماضي بزيادة ٤٠٪ علي المده نفسها من العام الماضي بصادرات ٣,٢ مليار جنيه يليه قطاع مواد البناء بزيادة ٣٢٪ لصادرات ٢٠ مليار جنيه وقطاع المنتجات الكيماويه والأسمده بزيادة ٣٠٪ لصادرات ١٦ مليار جنيه.